

6-14-2021

Allah Almighty said: "Allah will erase what He wills, and it will be established with Him the Mother of the Book". A comparative exegesis study in the commentaries of the Sunnis: **قوله تعالى: (يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ) - دراسة تفسيرية مقارنة في تفاسير أهل السنة**

taqwa roman  
-, tawage93@gmail.com

Abdullah Al-Zyout  
Jordan University

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois>

 Part of the [Islamic Studies Commons](#)

## Recommended Citation

roman, taqwa and Al-Zyout, Abdullah (2021) "Allah Almighty said: "Allah will erase what He wills, and it will be established with Him the Mother of the Book". A comparative exegesis study in the commentaries of the Sunnis **قوله تعالى: (يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ) - دراسة تفسيرية مقارنة في تفاسير أهل السنة** *Jordan Journal of Islamic Studies*: Vol. 17: Iss. 2, Article 12.  
Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol17/iss2/12>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jordan Journal of Islamic Studies by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact [rakan@aarj.edu.jo](mailto:rakan@aarj.edu.jo), [marah@aarj.edu.jo](mailto:marah@aarj.edu.jo), [u.murad@aarj.edu.jo](mailto:u.murad@aarj.edu.jo).

**قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾  
"دراسة تفسيرية مقارنة في تفاسير أهل السنة"**

د. عبد الله الزيوت\*\*

تقى رمان\*

تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٠/١٠/٤م

تاريخ وصول البحث: ٢٠٢٠/١/٢٦م

**ملخص**

تتناول هذه الدراسة الآية ٣٩ من سورة الرعد، وهي قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾، دراسة تفسيرية مقارنة في تفاسير أهل السنة، حيث إنها تقف على أقوال المفسرين في الآية الكريمة، مع الأدلة المعتمد عليها في هذه الأقوال، وتبحث في صحة هذه الأدلة، ومدى صحة الاستدلال بها على القول المذكور، ومن ثم تبحث في سبب اختلاف المفسرين في الآية، وصولاً إلى الرأي الراجح من بين هذه الأقوال المتعددة، المدعم بالأدلة، والذي تم التوصل إليه عبر قواعد ترجيحية معتبرة عند علماء التفسير وعلوم القرآن من المتقدمين والمتأخرين، وقد جاءت هذه الدراسة في تمهيد ومبحثين، يضم كل مبحث منهما مطلبين، لتصل أخيراً إلى مجموعة من النتائج أهمها: إمكانية الجمع بين كثير من الأقوال التي يظن فيها الاختلاف، بالإضافة إلى عدم صحة كثير من الأدلة المعتمد عليها، وكذلك خطأ الاستدلال ببعض الأدلة الصحيحة على الأقوال المذكورة. الكلمات الدالة: التفسير، التفسير المقارن، دراسة مقارنة.

**Allah Almighty said: "Allah will erase what He wills, and it will be established with Him the Mother of the Book". A comparative exegesis study in the commentaries of the Sunnis**

**Abstract**

This study deals with verse 39 of Surat Al-Raad, a comparative explanatory study in the interpretations of the Sunnis, as it stands on the sayings of the interpreters in the verse, with the evidence relied upon in these sayings, and examines the validity of these evidence, and the validity of its inference to the aforementioned saying, and then It examines the reason for the differing interpreters in the verse, leading to the most correct opinion among these multiple sayings, supported by evidence, which was reached through weighted rules considered by the scholars of interpretation and the sciences of the Qur'an from the applicants and the late, and this study came in a preliminary and two articles, each of which includes two requirements.

Finally, it reached to many of results, the most important results are: the ability to combine many of the sayings in which the difference is thought, in addition to the incorrectness

\* باحثة.

\*\* أستاذ مشارك، الجامعة الأردنية.

قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾

of many of the reliable evidence, as well as the error of inferring benefit of some correct evidence on some of the said statements.

**Kew words:** interpretation, Comparative interpretation, A comparative study.

## المقدمة.

الحمد لله ربّ كلّ شيء، والصلاة والسلام على الرسول العربي الأمين، أنزل الله عليه القرآن كتاباً أحكمت آياته ثمّ فصلت من لدن حكيم خبير، اللهم صلّ وسلم وبارك عليه وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد أنزل الله تعالى الكتاب الحكيم، وجعله معجزة باقية إلى يوم الدين، وقبض الله تعالى له من علماء الأمة الإسلامية وأعلامها من يتناول آياته بالتفسير والبيان، وقد اختلف المفسرون في تفسيرهم لبعض الآيات القرآنية، ومن الآيات التي كثر فيها الخلاف، وتعددت فيها الأقوال والآراء، ودعمها أصحابها ما أمكنهم بقرائن وحجج، منها ما صح، ومنها ما لم يثبت دليلاً على ما قاله صاحبها، قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩]، ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة، دراسة تُوازن فيها بين الأقوال التفسيرية المبنوثة في تفاسير أهل السنة؛ بغية الوصول إلى أقرب الأقوال وأصوبها في الكشف عن حقيقة مراد الله تعالى من هذه الآية الكريمة، وكلّ ذلك محاولةً قد تصيب الهدف وقد تقصر، سائلين الله العليم أن يؤتينا من لدنه علماً، وأن يدلنا ويبصرنا بالحقيقة.

## مشكلة الدراسة.

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي: ما الأقوال التفسيرية المختلفة الواردة في قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾؟ ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

١. ما الأقوال التفسيرية الواردة في قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾؟
٢. ما الأقوال التفسيرية الواردة في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾؟
٣. ما الأدلة التي اعتمد عليها المفسرون في تفسير الآية الكريمة؟
٤. ما موطن الخلاف في الآية الكريمة؟ وما الأسباب التي أدت إلى اختلاف المفسرين في تفسيرها؟
٥. ما الرأي الراجح في المسألة؟

## أهمية الدراسة.

تظهر أهمية الدراسة فيما يأتي:

- ١- لم تحظ آية المحو والإثبات -فيما بحثنا- بدراسة علمية مستقلة تجمع أقوال المفسرين فيها، ثم توازن بينها، وتظهر القول الراجح من تلك الأقوال، ولذلك يتوقع الباحثان أن يقدموا إلى المكتبة الإسلامية إضافة ولو يسيرة في هذا المجال.
- ٢- هذه الدراسة تُعدُّ مثلاً تطبيقياً على التفسير المقارن؛ والذي يقوم على جمع الأقوال المختلفة ثم الموازنة بينها، ونكر الراجح في ذلك مع الدليل، وهذا النوع من الدراسة يفيد طلبة العلم عامة وطلبة علم تفسير القرآن الكريم خاصة.

### أهداف الدراسة.

- تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:
- ١- عرض الأقوال التفسيرية المختلفة الواردة في قوله تعالى: (يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْبِئُ).
  - ٢- عرض الأقوال التفسيرية المختلفة الواردة في قوله تعالى: (وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ).
  - ٣- إظهار الأدلة التي اعتمد عليها المفسرون في تفسيرهم لهذه الآية.
  - ٤- الكشف عن موطن الخلاف بالإضافة إلى الأسباب التي أدت إلى اختلاف المفسرين في تفسير الآية الكريمة.
  - ٥- محاولة الوقوف على القول الراجح من أقوال المفسرين في الآية الكريمة.

### منهج الدراسة.

- تقتضي طبيعة هذه الدراسة استعمال المناهج الآتية:
- ١- **المنهج الاستقرائي**، وذلك لاستقراء مجموعة من كتب التفسير المتعددة، وجمع أقوال المفسرين منها حول الآية الكريمة، وهذا الاستقراء وإن لم يكن تاماً إلا أنه أقرب إلى الشمول، فقد تمّ حصر معظم الأقوال المعتمدة، وما لم يُذكر، لا يخرج عن جملة ما تمّ ذكره من أقوال.
  - ٢- **المنهج التحليلي الاستنباطي**، وذلك لتصنيف الأقوال في الآية وتحليلها، وبيان أسباب اختلاف المفسرين، ومحاولة الجمع أو الترجيح بين الأقوال.
  - ٣- **المنهج المقارن**: وذلك للقيام بعملية موازنة ضمنية أثناء عرض الأقوال وأدلتها للوصول إلى أصح الأقوال وأصوبها. ومقارنة القول التفسيري ذاته مع دليله وانسجامه معه وصحة الاستدلال به، اعتماداً على معايير القبول والرد المعتمدة (اللغة والأثر والسياق والعقل).

### الدراسات السابقة.

لم نقف -في حدود اطلاعنا وبحسنا- على دراسة علمية اختصت بدراسة الآية الكريمة دراسة مقارنة، إلا أن المفسرين تناولوا هذه الآية في تفاسيرهم كغيرها من آيات القرآن الكريم، وكذلك أفادت هذه الدراسة من بعض الدراسات التطبيقية، في الخطوط العامة للبحث، من أبرزها دراسة صالح، جاد الله بسام، والدكتور جهاد النصيرات، لا إكراه في الدين: دراسة تفسيرية مقارنة، الجامعة الأردنية/ عمادة البحث العلمي، مجلة دراسات (علوم الشريعة والقانون)، ٢٠١٥م، مجلد (٤٢)، العدد (٣).

### خطة الدراسة.

اقتضت طبيعة الدراسة أن تُقسّم على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها تُعرضُ أسئلة الدراسة وأهميتها وأهدافها ومنهج الدراسة والدراسات السابقة.

التمهيد: التعريف بسورة الرعد.

المبحث الأول: الأقوال التفسيرية في الآية الكريمة وأدلتها، وفيه مطلبان:

قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾

- المطلب الأول:** الأقوال التفسيرية في قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ وأدلتها.
- المطلب الثاني:** الأقوال التفسيرية في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ وأدلتها.
- المبحث الثاني:** موطن الخلاف وأسباب الاختلاف في تفسير الآية، والراجح من الأقوال، وفيه مطلبان:
- المطلب الأول:** موطن الخلاف وأسباب اختلاف المفسرين في الآية.
- المطلب الثاني:** الراجح من الأقوال في معنى الآية.
- الخاتمة:** وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

### التمهيد: التعريف بسورة الرعد.

لم يختلف أحد في تسمية السورة بسورة الرعد، وأرجع المفسرون سبب تسميتها لورود ذكر الرعد فيها<sup>(١)</sup>، إلا أنه اختلف في مكيتها ومدنيتها<sup>(٢)</sup>، وهي مكية على ما رجحه السيوطي عندما جمع بين روايتي ابن عباس المتعارضتين في تحديد مكية ومدنية السورة<sup>(٣)</sup>، ويرجح الباحثان مكية السورة؛ لأن سياق حال السورة يظهر مكيتها<sup>(٤)</sup>، من تسليية لحال الرسول ﷺ في دعوته، وثبتيته وتذكيره بالأنبياء الذين قد سبقوه، فيخاطبه الله ويؤنسه: "فلا يعيبك أعداؤك بأن يكون لك أزواج وذرية، كما كان لإخوانك المرسلين، فلأي شيء يفقدون فيك بذلك وهم يعلمون أن الرسل قبلك كذلك؛ إلا لأجل أغراضهم الفاسدة وأهوائهم؟ وإن طلبوا منك آية اقترحوها فليس لك من الأمر شيء"<sup>(٥)</sup>، هذه من جانب، ومن جانب آخر فقد اشتملت على خصائص السور المكية، ولا مانع من وجود آيات مدنية فيها<sup>(٦)</sup>.

"وأقيمت هذه السورة على أساس إثبات صدق الرسول ﷺ فيما أوحى إليه من أفراد الله بالإلهية، والبعث، وإبطال أقوال المكذبين، فلذلك تكررت حكاية أقوالهم خمس مرات موزعة على السورة بدءاً ونهاية، ومهد لذلك بالتتويه بالقرآن وأنه منزل من الله تعالى، والاستدلال على تفردته تعالى بالإلهية بدلائل خلق العالمين، ونظامهما الدال على انفراده بتمام العلم والقدرة، وإدماج الامتتان لما في ذلك من النعم على الناس، ثم انتقل إلى تنفيد أقوال أهل الشرك ومزاعمهم في إنكار البعث، وتهديدهم أن يحل بهم ما حل بأمثالهم، والتذكير بنعم الله على الناس، وإثبات أن الله هو المستحق للعبادة دون آلهتهم، وأن الله العالم بالخفايا وأن الأصنام لا تعلم شيئاً ولا تنعم بنعمة، والتهديد بالحوادث الجوية أن يكون منها عذاب للمكذبين كما حل بالأمم قبلهم، والتخويف من يوم الجزاء، والتذكير بأن الدنيا ليست دار قرار، وبيان مكابرة المشركين في اقتراحهم مجيء الآيات على نحو مقترحاتهم، ومقابلة ذلك بيقين المؤمنين وما أعد الله لهم من الخير، وأن الرسول ﷺ ما لقي من قومه إلا كما لقي الرسل -عليهم السلام- من قبله، والثناء على فريق من أهل الكتب يؤمنون بأن القرآن منزل من عند الله، والإشارة إلى حقيقة القدر ومظاهر المحو والإثبات، وما تخلل ذلك من المواعظ والعبير والأمثال"<sup>(٧)</sup>.

### المبحث الأول:

**الأقوال التفسيرية في قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ وأدلتها.**

**المطلب الأول:** الأقوال التفسيرية في قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ وأدلتها.

لا بد من الإشارة إلى أن الأقوال التفسيرية المذكورة هنا، مشتركة بين عدد من المفسرين كما سيظهر، وقد ركزنا على القول التفسيري ذاته، ثم ذكرنا من قال به من المفسرين.

وجاءت هذه الأقوال مع نسبتها إلى قائلها كما يأتي:

**القول الأول: (يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ)؛ أي: ينسخ من القرآن ما يشاء ويثبت؛ أي: يدعه ثابتاً فلا ينسخه، وهو المحكم، لما تقتضيه الحكمة بحسب الوقت.**

وممن ذهب إلى هذا القول ابن قتيبة<sup>(٨)</sup>، وذكره كل من الطبري في تفسيره<sup>(٩)</sup>، والماتريدي<sup>(١٠)</sup>، والثعلبي<sup>(١١)</sup>، والماوردي<sup>(١٢)</sup>، والبغوي<sup>(١٣)</sup>، والزمخشري<sup>(١٤)</sup>، وابن الجوزي<sup>(١٥)</sup>، والعز بن عبد السلام<sup>(١٦)</sup>، والبيضاوي<sup>(١٧)</sup>، وأبو حيان<sup>(١٨)</sup>، والبقاعي<sup>(١٩)</sup>، وأبو السعود<sup>(٢٠)</sup>، والآلوسي<sup>(٢١)</sup>.

**أدلة هذا القول عند قائله:**

— ما روي عن ابن عباس أنه قال: (يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ): من القرآن. يقول: يبدل الله ما يشاء فينسخه، ويثبت ما يشاء فلا يبدله، (وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ)، يقول: وجملة ذلك عنده في أم الكتاب، النسخ والمنسوخ، وما يبدل وما يثبت، كل ذلك في كتاب<sup>(٢٢)</sup>.

ولم نقف على رواية واحدة في كتب الصحاح أو السنن تؤيد أو تقوي هذه الرواية<sup>(٢٣)</sup>، وقصارى ما وجدناه روايات متعددة مختلفة في الآية الكريمة منسوبة لابن عباس أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره<sup>(٢٤)</sup>، وذكرها البيهقي في الأسماء والصفات<sup>(٢٥)</sup>، والقضاء والقدر<sup>(٢٦)</sup>، وهي روايات مختلفة، وما فيها متناقض؛ فتارة يفسرها بالنسخ وتارة بأمر أخرى، ولا يتصور أن ابن عباس فسر الآية بشكل متناقض ومختلف في كل مرة.

— ما أخرجه ابن أبي حاتم عن مجاهد قال: قالت قريش حين أنزل: (وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ) [الرعد: ٣٨] ما نراك يا محمد تملك الله شيئاً لقد فرغ من الأمر، فأنزل الله: (يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ) <sup>(٢٧)</sup>، والظاهر أن الرواية مسوقة على أنها سبب نزول قوله تعالى: (يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ) [الرعد: ٣٩]، والحقيقة أن الأمر ليس كذلك، فقد راجعنا كتب أسباب النزول، ولم نجد. فيما بحثنا. لآية سبب نزول. فعلى هذا لا تصح الرواية للاستدلال بها على هذا الرأي.

**القول الثاني: يحو الله ما يشاء من الأسباب، ويثبت الأقدار.**

قاله التستري<sup>(٢٨)</sup>، وذكر معناه ابن كثير فقال: "إن الأقدار ينسخ الله ما يشاء منها، ويثبت منها ما يشاء"<sup>(٢٩)</sup>. ولم نجد من دليل صريح يقوي هذا الرأي، إنما قد يفهم من هذا الرأي أن أصحابه فهموا الآية على عمومها ومثلوا بأقرب شيء يتضح به مفهوم الآية، فنكروا الأقدار؛ لأن كل شيء قد يندرج تحت الأقدار والأسباب. وممن ذهب إلى هذا القول السعدي<sup>(٣٠)</sup>.

**القول الثالث: يحو الله ما يشاء من أمور عبادِهِ، فيغيره، إلا الشقاء والسعادة، والحياة والموت فإنهما لا يُغَيَّرَانِ.**

ذكره الطبري في تفسيره عن مجاهد وابن عباس<sup>(٣١)</sup>، والماتريدي بمعناه<sup>(٣٢)</sup>، والماوردي<sup>(٣٣)</sup>، والسمعاني<sup>(٣٤)</sup>، والبغوي<sup>(٣٥)</sup>، والنيسابوري<sup>(٣٦)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٣٧)</sup>، والعز بن عبد السلام<sup>(٣٨)</sup>، وأبو حيان<sup>(٣٩)</sup>، ونقله السيوطي في الدر المنثور<sup>(٤٠)</sup>.

**أدلة هذا القول عند قائله:**

— ما رواه حُذَيْفَةُ بْنُ أَسِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "إِذَا وَقَعَتِ النَّطْفَةُ فِي الرَّحْمِ، وَمَضَى عَلَيْهَا خَمْسٌ وَأَرْبَعُونَ لَيْلَةً، قَالَ الْمَلِكُ: يَا رَبِّ، أَذْكَرُ أَمْ أُنْثَى؟ فَيَقْضِي اللَّهُ، وَيَكْتُبُ الْمَلِكُ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، أَشَقِي أَمْ سَعِيدٌ؟ فَيَقْضِي اللَّهُ تَعَالَى، وَيَكْتُبُ الْمَلِكُ،

**قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾**

فَيَقُولُ: يَا رَبِّ مَا الْأَجَلُ؟ وَمَا الرِّزْقُ؟ فَيَقْضِي اللَّهُ تَعَالَى وَيَكْتُبُ الْمَلِكُ ثُمَّ لَا يَزَادُ فِيهِ وَلَا يَنْقُصُ<sup>(٤١)</sup>. وهذا الحديث صحيح، ولكن يرد إشكال مكرر، إذ قد يصح الحديث ولكن لا يُستدل به، فليس ها هنا موضع الاستدلال به، والذهاب إلى تخصيص الآية بهذا الحديث يحتاج إلى دليل واضح على التخصيص، والحديث لم يرد في سياق تفسير الآية، حيث إن القيام بتفسير الآية بحديث نبوي لم يرد في سياق التفسير، يُعد من قبيل اجتهاد المُفسِّر.

**القول الرابع: إن الله يمحو ما يشاء ويثبت من كتاب سوى أم الكتاب الذي لا يُغَيَّرُ منه شيء.**

ذكره الطبري في تفسيره<sup>(٤٢)</sup>. ومكي ابن أبي طالب<sup>(٤٣)</sup>، والماوردي<sup>(٤٤)</sup>، والرازي<sup>(٤٥)</sup>، والعز بن عبد السلام<sup>(٤٦)</sup>.

**أدلة هذا القول عند قائله:**

- ما رواه أبو الدرداء عن النبي ﷺ: "أن الله ﷻ في ثلاث ساعات يقين من الليل ينظر في الكتاب الذي لا ينظر فيه أحد غيره، فيمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء"<sup>(٤٧)</sup>.
- وهذه الرواية التي نقلها الرازي، لم نجد لها في كتب الصحاح والسنن، والرواية إن صحّت، فإنها لا تُصَرِّح بوجود كتابين، وعند التحقيق في صحة الرواية، وجدنا أنها لا تصحّ سنداً، فقد قال فيه محقق تفسير الكشف والبيان: "حديث ضعيف جداً"<sup>(٤٨)</sup>، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: "وفيه زيادة بن محمد الأنصاري، وهو منكر الحديث"<sup>(٤٩)</sup>، كما أن الحديث وارد عند الدارقطني<sup>(٥٠)</sup>، وعند العقيلي في الضعفاء الكبير، حيث علق عليه فقال: "والْحَدِيثُ فِي نُزُولِ اللَّهِ ﷻ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ثَابِتٌ فِيهِ أَحَادِيثُ صِحَّاحٌ، إِلَّا أَنَّ زِيَادَةَ هَذَا جَاءَ فِي حَدِيثِهِ بِالْفَاطِ لَمْ يَأْتِ بِهَا النَّاسُ، وَلَا يُتَابَعُهُ عَلَيْهَا مِنْهُمْ أَحَدٌ"<sup>(٥١)</sup>.
- ما أخرجه الطبري عن ابن عباس أنه قال في هذه الآية: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾، قال: كتابان: كتاب يمحو منه ما يشاء ويثبت، وعنده أم الكتاب<sup>(٥٢)</sup>.
- وهذه الرواية عن ابن عباس، يُقال فيها ما يقال في النقطة الأولى، فالأحاديث عن ابن عباس في هذه الآية لم تثبت، فقد بحثنا في كتب الصحاح، وفي كتب خاصة بمرويات ابن عباس، لم نجد فيها رواية صحيحة فيها تفسير للآية الكريمة، كما أن القول بأن الله تعالى عنده كتابان يحتاج إلى دليل قاطع؛ لأنه من علم الغيب، وغاية ما نعلمه أن الله عنده اللوح المحفوظ، ولا نعلم إن كان فيه أكثر من كتاب.
- فيثبت بذلك أن الرواية لا تصحّ دليلاً على القول.

**القول الخامس: إنه يمحو كل ما يشاء، ويثبت كل ما أراد.**

ذكره الطبري في تفسيره<sup>(٥٣)</sup>، وقد نقل البقاعي عن الرازي في اللوامع ما يوضح المعنى فقال: "وقد أكثروا القول فيها، وعلى الجملة فكل ما تتعلق به المشيئة من الكائنات فهو بين محو وإثبات، محو بالنسبة إلى الصورة التي ارتفعت، إثبات بالنسبة إلى الصورة الثابتة، والقضاء الأزلي، والمشيئة الربانية مصدر هذا المحو والإثبات، فذلك هو القضاء وهذا هو القدر، فالحق مصدر القدر، والقدر مظهر القضاء، والله تعالى وصفاته منزّه عن التغير. ولما تم ما أراد مما يتعلق بتألفهم، وختم بأنه سبحانه يفعل ما يشاء من تقديم وتأخير ومحو وإثبات"<sup>(٥٤)</sup>.

**دليل هذا القول عند قائله:**

ما أخرجه الإمام الطبري عن أبي عثمان النهدي، أن عمر بن الخطاب قال وهو يطوف بالبيت ويبيكي: "اللهم إن كنت

تقى رمان وعبد الله الزبيوت

كتبت علي شِقْوَةٌ أو ذَنْبًا فامحه، فإنك تمحو ما نشاء وتثبت، وعندك أم الكتاب، فاجعله سعادةً ومغفرةً<sup>(٥٥)</sup>. والرواية ذكرها البخاري في التاريخ الكبير<sup>(٥٦)</sup>، وأبو عثمان النهدي ثقة<sup>(٥٧)</sup>.

**القول السادس: يمحو من قد حان أجله، ويثبت من لم يحنِ أجله إلى أجله، ويمحو قرونًا ويثبت آخرين، وهذا في معنى الآجال<sup>(٥٨)</sup>.**

ذكره الطبري في تفسيره وذهب إليه<sup>(٥٩)</sup>، وذكره الماوردي<sup>(٦٠)</sup>، والبغوي<sup>(٦١)</sup>، والزمخشري<sup>(٦٢)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٦٣)</sup>، وأبو حيان<sup>(٦٤)</sup>، وابن عجيبة<sup>(٦٥)</sup>.

دليل هذا القول عند قائله:

ما أخرجه الإمام الطبري عن الحسن في قوله: **(يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ)**، يقول: "يمحو من جاء أجله فذهب، والمثبت الذي هو حيٌّ يجري إلى أجله"<sup>(٦٦)</sup>.

وتفسير الحسن يُعد من قبيل نكر بعض أفراد العام، أو تعبيرٍ بمثال يوضح المعنى العام، وهذا المسلك في التفسير، من طرق السلف المعهودة في التعبير عن التفسير، وهو كذلك راجعٌ لاجتهاد المفسر.

**القول السابع: يغفر ما يشاء من ذنوب عباده، ويترك ما يشاء فلا يغفر. أو إذا أسلم المرء في آخر عمره، محبت سيئاته، فأبدلت حسنات، ومن كفر آخر عمره خُتم له بالكفر، فلم ينتفع بأعماله الصالحة التي كان قد عملها.**

ذكره الطبري في تفسيره<sup>(٦٧)</sup>، والماتريدي<sup>(٦٨)</sup>، والماوردي<sup>(٦٩)</sup>، والبغوي<sup>(٧٠)</sup>، والزمخشري<sup>(٧١)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٧٢)</sup>.  
لم يصرح أصحاب هذا الرأي بدليلهم، لا سيما وأن هذا الرأي كان قد نُقل على سبيل التعداد والتمثيل على المعنى، لا على أنه قول معتمد دون غيره.

**القول الثامن: ما يكتب الحفظة من الأعمال والأفعال يمحي عنها ما لا جزاء لها ولا ثواب؛ ويبقى ما له الجزاء والثواب ويترك مكتوبًا كما هو.**

ذكره الماتريدي<sup>(٧٣)</sup>، والسمرقندي<sup>(٧٤)</sup>، والماوردي<sup>(٧٥)</sup>، والبغوي<sup>(٧٦)</sup>، والزمخشري<sup>(٧٧)</sup>، والنيسابوري<sup>(٧٨)</sup>، وابن الجوزي<sup>(٧٩)</sup>، والرازي<sup>(٨٠)</sup>، وذكره الفيروزآبادي في تنوير المقباس<sup>(٨١)</sup>.

دليل هذا القول عند قائله:

ما روي عن عائشة -رضي الله عنها- أنها قالت: "إن الحفظة إذا رفعت ديوان العبد، فإن كان في أوله وآخره خير، يمحو الله ما بينهما من السيئات، وإن لم يكن في أوله وآخره حسنات، يثبت ما فيه من السيئات"<sup>(٨٢)</sup>.

وقد أورد السمرقندي في بحر العلوم هذه الرواية، بلا تخريج، ولم نقف -في حدود ما بحثنا- على مصدر هذا الحديث لا في كتب الصحاح ولا السنن ولا في مسند عائشة لابن أبي داود.

**القول التاسع: يقضي على العبد البلاء، فيدعو العبد، فيزول عنه كما روي في الخبر: "الدُّعَاءُ يَزِدُّ الْبَلَاءَ".**  
ذكره السمرقندي<sup>(٨٣)</sup>، والرازي<sup>(٨٤)</sup>.

قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾

أدلة هذا القول عند قائله:

أحاديث كثيرة في هذا الموضوع، مفادها أن الدعاء والقدر يتعالجان حتى يوم القيامة<sup>(٨٥)</sup>، وأن الدعاء يرد البلاء. ولكن هذه الأحاديث ليست نصاً في تفسير الآية الكريمة، وعلى فرض صحة هذه الروايات، فهي محتاجة لمزيد بحث وتحقيق، حيث إنها لم ترد في الصحاح ولا في السنن، وفي الجامع الصحيح للسنن والمسائيد، بعد ذكر قوله ﷺ: "عَنْ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا يَرُدُّ الْقَضَاءَ إِلَّا الدُّعَاءُ وَلَا يَزِيدُ فِي الْعُمْرِ إِلَّا الْبِرُّ"<sup>(٨٦)</sup>، قيل: إن هذا مجاز، فالزيادة مجازية بمعنى أن الله يبارك في العمر، فكأنه زاد فلا يضيع منه شيء، وردّ القضاء من هذا الباب<sup>(٨٧)</sup>.

**القول العاشر: أن أنشأه في الابتداء بمحو؛ ليس على أن كان مثبتاً فمحاها، ولكن أنشأه هكذا محوًا؛ وهو كقوله: ﴿فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ﴾ [الإسراء: ١٢] ليس أنه كان منشأ كذا ثم محي؛ ولكن أنشأه في الابتداء محوًا، وكقوله: ﴿رَفَعَ السَّمَاوَاتِ﴾ [الرعد: ٢] ليس أنها كانت موضوعة ثم رفعها؛ ولكن أنشأها مرتفعة كما هي، فعلى ذلك هذا.**

ذكره الماتريدي<sup>(٨٨)</sup>، وقريب من ذلك قال القشيري: "المشيئة لا تتعلق بالحدوث، والمحو والإثبات متصلان بالحدوث. فصفات ذات الحق - سبحانه - من كلامه وعلمه، وقوله وحكمه لا تدخل تحت المحو والإثبات، وإنما يكون المحو والإثبات من صفات فعله المحو يرجع إلى العدم، والإثبات إلى الإحداث"<sup>(٨٩)</sup>.

وقال ابن عطية في ذلك: "وتخبط الناس في معنى هذه الألفاظ، والذي يتخلص به مشكلها: أن نعتقد أن الأشياء التي قدرها الله تعالى في الأزل وعلمها بحال ما لا يصح فيها محو ولا تبديل، وهي التي ثبتت في أم الكتاب وسبق بها القضاء، وهذا مروى عن ابن عباس وغيره من أهل العلم، وأما الأشياء التي قد أخبر الله تعالى أنه يبديل فيها وينقل كعفو الذنوب بعد تقريرها، وكنسخ آية بعد تلاوتها واستقرار حكمها - ففيها يقع المحو والتبديل فيما يقيد الحفظه ونحو ذلك، وأما إذا رد الأمر للقضاء والقدر فقد محا الله ما محا وثبت ما ثبت. وجاءت العبارة مستقلة بمجيء الحوادث، وهذه الأمور فيما يستأنف من الزمان فينتظر البشر ما يمحو أو ما يثبت ويحسب ذلك خوفهم ورجاؤهم ودعاؤهم"<sup>(٩٠)</sup>.

أدلة هذا القول عند قائله:

- من الاستعمال القرآني للألفاظ:

(فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ) ليس أنه كان منشأ كذا ثم محي؛ ولكن أنشأه في الابتداء محوًا. فانه جعل الممحو محوًا في أصله لا أنه كان مثبتًا ثم محاه.

- من أصول العقيدة:

أن المحو والإثبات فيما يعتقد به البشر، أما عند الله فكل شيء ثابت. كما أشار لذلك ابن عطية. هذا بالإضافة إلى أن المحو والإثبات متصلان بالحدوث، والحدوث أمر متعلق بأمور البشر، والمشيئة لا تتعلق بالحدوث، فدل على أن المحو هكذا في أصله والمثبت هكذا في أصله، ولكنه بمقياس البشر شيء آخر، كما أشار لذلك القشيري<sup>(٩١)</sup>.

**القول الحادي عشر: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾: المعنى أن الله سبحانه يمحو من الأمور ما يشاء، ويغيرها عن أحوالها مما سبق في علمه محوً وتغييره، ويثبتها في الحالة التي ينقلها إليها حسب ما سبق في علمه<sup>(٩٢)</sup>.**

قاله الثعالبي وذهب إليه، وهو قول وجيه، ممكن عقلاً، فانه تعالى يمحو ويثبت ما أراد أن يثبت ويمحوه، وهو بذلك

قريباً من القول السابق، فالمحو والإثبات مقدرٌ مسبقٌ في علم الله تعالى الأزلي، ولكنه في علم البشر حادثٌ. وهذا يتناسب مع تنزيه الله تعالى عن الحوادث، وهذا الرأي قريبٌ جداً من الرأي السابق.

**القول الثاني عشر: بمحو المعرفة عن قلب من يشاء ويُثبت في قلب من يشاء.**  
ذكره السمرقندي<sup>(٩٣)</sup>، ولم يصرح بدليل عليه.

**القول الثالث عشر: بِمَحُو اللّهُ مَا يَشَاءُ بِعِنَى الْآبَاءِ وَيُثَبِّتُ بِعِنَى الْإِبْنَاءِ.**

ذكره الثعلبي<sup>(٩٤)</sup>، وهذا القول وإن كان معناه في ذاته صحيحاً، فموت الآباء يُعد محواً والأبناء إثباتاً، فإنه لا يتلاءم مع الآية الكريمة وسياقها. وهذا الرأي قريبٌ من القول الذي فسّر المحوَ بمحو الآجال والقرون<sup>(٩٥)</sup>.

**القول الرابع عشر: بِمَحُو اللّهُ مَا يَشَاءُ بِعِنَى الْقَمَرِ وَيُثَبِّتُ بِعِنَى الشَّمْسِ.**

ذكره الثعلبي<sup>(٩٦)</sup>، والرازي<sup>(٩٧)</sup>، والقرطبي<sup>(٩٨)</sup>، وأبو حيان<sup>(٩٩)</sup>، وهو قول السدي.

**دليل هذا القول عند قائله:**

استدل أصحاب هذا القول بقوله تعالى: ﴿فَمَحُونًا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ١٢]، ولكن هل مقصود الآية هنا محو الشمس والقمر؟ فالدليل لم يصرح وجه الاستدلال به، فمحو الليل صحيحٌ في ذاته، ولكن هل هو المقصود في الآية الكريمة محل البحث؟

**القول الخامس عشر: بمحو الدنيا ويثبت الآخرة.**

ذكره الرازي<sup>(١٠٠)</sup>، والقرطبي<sup>(١٠١)</sup>.

ولم يصرح أصحاب هذا القول بدليل، إنما هو نتاج الاجتهاد والتمثيل لما من حقه المحو الإثبات.

**القول السادس عشر: بمحو من الشرائع والكتب المحمّوة.**

التوراة، والإنجيل، والزبور، والمثبت هو القرآن الذي أنزل على محمد ﷺ. أو ينسخ من الشرائع والأحكام المتقدمة في التوراة والإنجيل ما يشاء ويثبت القرآن.

ذهب إليه واختاره السمرقندي<sup>(١٠٢)</sup>، والرازي<sup>(١٠٣)</sup>، والقاسمي<sup>(١٠٤)</sup>، وأبو زهرة<sup>(١٠٥)</sup>، والقطان<sup>(١٠٦)</sup>، ودروزة<sup>(١٠٧)</sup>، وأصحاب المنتخب<sup>(١٠٨)</sup>.

**دليل هذا القول عند قائله:**

سياق الآية الكريمة، ففي الآية رد لشبهات كثيرة أثارها الكفار، قالوا: "لو كان رسولاً من عند الله لكان أي شيء طلبنا منه من المعجزات أتى به ولم يتوقف ولما لم يكن الأمر كذلك علمنا أنه ليس برسول، فأجاب الله عنه بقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [الرعد: ٣٨]، وتقديره: أن المعجزة الواحدة كافية في إزالة العذر والعلّة، وفي إظهار الحجّة والبيّنة، فأما الزائد عليها فهو مفوض إلى مشيئة الله تعالى إن شاء أظهرها وإن شاء لم يظهرها، ولا اعتراض لأحد عليه في ذلك. وقالوا: لو كان في دعوى الرسالة محقاً لما نسخ الأحكام التي نص الله تعالى على ثبوتها في

## قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾

الشرائع المتقدمة نحو التوراة والإنجيل، لكنه نسخها وحرفها نحو تحريف القبلة، ونسخ أكثر أحكام التوراة والإنجيل، فوجب أن لا يكون نبياً حقاً. فأجاب الله ﷻ عنه بقوله: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩]. ويمكن أيضاً أن يكون قوله: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨] كالمقدمة لتقرير هذا الجواب<sup>(١٠٩)</sup>.

## القول السابع عشر: ظاهر الآية العموم في كل شيء كما يقتضيه ظاهر اللفظ.

ذهب إليه الواحدي<sup>(١١٠)</sup>، وابن عطية قائلًا: "وهذا التخصيص في الآجال أو غيرها لا معنى له، وإنما يحسن من الأقوال هنا ما كان عامًا في جميع الأشياء، فمن ذلك أن يكون معنى الآية أن الله تعالى يغير الأمور على أحوالها، أعني ما من شأنه أن يغير - على ما قدمناه - فيمحوه من تلك الحالة ويثبت في التي نقله إليها"<sup>(١١١)</sup>. وذكره ابن الجوزي من ضمن الأقوال<sup>(١١٢)</sup>، وذكره الرازي<sup>(١١٣)</sup>، وذهب إليه القرطبي<sup>(١١٤)</sup>، وأبو السعود قائلًا: "والأنسبُ تعميمُ كل من المحو والإثبات ليشمل الكل..."<sup>(١١٥)</sup> وذهب إليه الشوكاني<sup>(١١٦)</sup>، والقفوجي<sup>(١١٧)</sup>، وعبد الكريم الخطيب<sup>(١١٨)</sup>، وابن عاشور<sup>(١١٩)</sup>. وقد ذكر ابن عجيبة أن ابن جزي ردَّ فقال ما نصه: "قال ابن جزي: وهذا ترده القاعدة المقررة بأن القضاء والقدر لا يتبدل، وعلم الله لا يتغير"<sup>(١٢٠)</sup>.

ثم عقب قائلًا: "أما القضاء المبرم وهو: علم الله القديم الذي استأثر الله به، فلا شك أنه لا يتبدل ولا يتغير، وأما القضاء الذي يبرز إلى علم الخلائق من الملائكة وغيرهم، فيقع فيه المحو والإثبات؛ وذلك أن الحق تعالى قد يُطلعهم على بعض الأفضية، وهي عنده متوقفة على أسباب وشروط، يخفيها عنهم بقهريته، ليظهر اختصاصه بالعلم الحقيقي، فإذا أراد الملائكة أن ينفوا ذلك الأمر محاه الله تعالى، وأثبت ما عنده في علم غيبه، وهو أم الكتاب، حتى قال بعضهم: إن اللوح المحفوظ له جهتان: جهة تلي عالم الغيب، وفيه القضاء المبرم، وجهة تلي عالم الشهادة، وفيه القضاء الذي يُرد ويُحى؛ لأنه قد تكتب فيه أمور، وهي متوقفة على شروط وأسباب في علم الغيب، لم تظهر في هذه الجهة التي تلي عالم الشهادة، فيقع فيها المحو والإثبات، وبهذا يندفع إشكالات كقوله في الحديث: «لا يردُّ القضاء إلا الدعاء، وصلِّه الرَّجْمُ تزيُّدُ في العُمُر»<sup>(١٢١)</sup>.

وقد رد الشوكاني على ابن عجيبة فقال: "وَالأَوَّلُ أَوْلَى كَمَا تُفِيدُهُ (مَا) فِي قَوْلِهِ: [مَا يَشَاءُ] مِنَ الْعُمُومِ مَعَ تَقَدُّمِ ذِكْرِ الْكِتَابِ فِي قَوْلِهِ: [لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ]، وَمَعَ قَوْلِهِ: [وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ]؛ أَي: أَصْلُهُ، وَهُوَ اللَّوْحُ الْمَحْفُوظُ، فَالْمُرَادُ مِنَ الْآيَةِ أَنَّهُ يَمْحُو مَا يَشَاءُ مِمَّا فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ فَيَكُونُ كَالْعَدَمِ، وَيُنْبِتُ مَا يَشَاءُ مِمَّا فِيهِ فَيَجْرِي فِيهِ قَضَاؤُهُ وَقَدْرُهُ عَلَى حَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ مَشِيئَتُهُ، وَهَذَا لَا يُنَافِي مَا ثَبَتَ عَنْهُ ﷻ مِنْ قَوْلِهِ: «جَفَّ الْقَلَمُ»؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَحْوَ وَالْإِنْبَاتَ هُوَ مِنْ جُمْلَةِ مَا قَضَاهُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ. وَقِيلَ: إِنَّ أُمَّ الْكِتَابِ هُوَ عِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى بِمَا خَلَقَ وَمَا هُوَ خَالِقٌ"<sup>(١٢٢)</sup>.

والحق أن القول محتمل للصواب، فالمحو والإثبات عام في كل شيء، إلا أننا سنرى أن السياق سيحدد ويخصص لنا هذا العموم - كما سيأتي - والذي سيخصصه السياق سيكون من جملة ما يُحى وما يُنبت. وبعد عرض الآراء وأدلته، يمكن إجمالها وتلخيصها، ونرى أنها اتجهت في اتجاهات ثلاثة:

## الاتجاه الأول: ذهب إلى تحديد المقصود بالمحو والإثبات: وهؤلاء انقسموا إلى آراء عدة:

الأول: أن المقصود بها ما ينسخ الله من القرآن وما يثبت فلا ينسخه.

الثاني: ذهب إلى تحديد المحو والمثبت ومثل لذلك بأمثلة: (الشمس والقمر) (الآباء والأبناء) (الآجال والقرون) (الحياة والموت) (السيئات والحسنات) (الجهل والمعرفة) (الكتب السماوية السابقة والقرآن).

**والثالث:** ذهب إلى أن ظاهر الآية العموم في كل شيء، والمحو والإثبات من جملة ما قضاه الله ﷻ.

**الاتجاه الثاني:** ذهب إلى تحديد الكتاب الذي يمحو منه، واعتبر الكتاب كتابان؛ كتاب فيه تغير، وكتاب آخر ثابت هو الأصل. وهؤلاء مشتركون مع الاتجاه السابق، إلا أنهم أشاروا لهذه الجزئية، ففرقوا بين المشيئة والإرادة، فجعلوا المحو والإثبات متعلق بالمشيئة، أما ما يتعلق بالإرادة فلا يتطرق إليه تغيير أو تبديل.

**الاتجاه الثالث:** ذهب إلى أن المحو والمثبت هكذا أنشأه الله، فهو عنده محو في الأصل أو مثبت في الأصل، ولكن بالنسبة للبشر يختلف النظر؛ لأن المحو والإثبات متصلان بالحدث بالنسبة لنا نحن البشر، أما عند الله فأصل الإنشاء إما محو أو إثبات.

### المطلب الثاني: الأقوال التفسيرية في معنى قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ وأدلتها.

والأقوال التفسيرية المذكورة هنا، ليس كل قول منها لمفسرٍ واحدٍ، إنما قد يشترك فيه عدد من المفسرين، والتركيز هنا على ذات القول التفسيري، وقد جاءت هذه الأقوال مع نسبتها إلى قائلها على النحو الآتي:

#### القول الأول: عنده الحلال والحرام.

ذكره الطبري<sup>(١٢٣)</sup>، والماوردي<sup>(١٢٤)</sup>، والعز بن عبد السلام<sup>(١٢٥)</sup>.

#### دليل هذا القول عند قائله:

ما أخرجه الإمام الطبري مالك بن دينار قال: سألت الحسن: قلت: (أم الكتاب)، قال: الحلال والحرام، قال: قلت له: فما (الحمد لله رب العالمين) قال: هذه أم القرآن<sup>(١٢٦)</sup>. وهذا القول نتاج اجتهاد، وقد يكون من باب التمثيل على المعنى، ولكنه ليس كل المعنى.

#### القول الثاني: عنده جملة الكتاب وأصله، وهو اللوح المحفوظ كتب فيه كل شيء قيل أن يخلقهم، وأم الكتاب، أصل كل كتاب وفيه أصل الشرائع الثابت الذي لا يتغير، وهو اللوح المحفوظ؛ لأن كل كائن مكتوب فيه<sup>(١٢٧)</sup>.

وممن ذهب إلى هذا القول الطبري<sup>(١٢٨)</sup>، والسمرقندي<sup>(١٢٩)</sup>، والماوردي<sup>(١٣٠)</sup>، والقشيري<sup>(١٣١)</sup>، والواحدي<sup>(١٣٢)</sup>، والزمخشري<sup>(١٣٣)</sup>، وابن الجوزي<sup>(١٣٤)</sup>، والرازي<sup>(١٣٥)</sup>، والعز بن عبد السلام<sup>(١٣٦)</sup>، وابن جزى الكلبى<sup>(١٣٧)</sup>، وأبو السعود<sup>(١٣٨)</sup>، وابن عجيبة<sup>(١٣٩)</sup>، والسعدي<sup>(١٤٠)</sup>، والأبياري<sup>(١٤١)</sup>، ومحمد سيد طنطاوي<sup>(١٤٢)</sup>، وأصحاب التفسير الميسر<sup>(١٤٣)</sup>، وأصحاب المنتخب<sup>(١٤٤)</sup>، والزحيلي<sup>(١٤٥)</sup>.

#### أدلة هذا القول عند قائله:

- ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: "كان الله ولا شيء معه ثم خلق اللوح وأثبت فيه أحوال جميع الخلق إلى قيام الساعة"<sup>(١٤٦)</sup>، وأصل الحديث عند البخاري<sup>(١٤٧)</sup>.
  - ما أخرجه الإمام الطبري عن قتادة أنه قال في معنى قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾: "جملة الكتاب وأصله"<sup>(١٤٨)</sup>.
- وقد رجح الإمام الطبري هذا المعنى مُعْتَمِداً على دليل عقلي، فقال ما نصه: "وأولى الأقوال في ذلك بالصواب قول من قال: "وعنده أصل الكتاب وجملته، وذلك أنه تعالى ذكره أخبر أنه يمحو ما يشاء ويثبت ما يشاء، ثم عقب ذلك بقوله: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾".

قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ

أُمُّ الْكِتَابِ)، فكان بيّناً أن معناه. وعنده أصل المَثْبُوت منه والمَمْحُو، وجملته في كتاب لديه<sup>(١٤٩)</sup>.  
ويُحَوِّ هذا قال الثعالبي، ونص عبارته: "وأصوب ما يفسر به (أُمُّ الْكِتَابِ): أنه كتاب الأمور المجزومة التي قد  
سَبَقَ القضاء فيها بما هو كائن، وسبق ألاّ تبدل ويبقى المحو والنشيت في الأمور التي قد سَبَقَ في القضاء أن تبدل وتمحى  
وتُثْبِتَ"<sup>(١٥٠)</sup>.

**القول الثالث: إن أم الكتاب هو علم الله تعالى، فإنه تعالى عالم بجميع المعلومات من الموجودات والمعدومات وإن  
تغيرت، إلا أن علم الله تعالى بها باقٍ مُنْزَهٌ عن التغير.**

ذكره الرازي<sup>(١٥١)</sup>، والعز بن عبد السلام<sup>(١٥٢)</sup>، والقرطبي<sup>(١٥٣)</sup>، وابن عادل الحنبلي<sup>(١٥٤)</sup>، والمراغي قائلًا: "(وَعِنْدَهُ أُمُّ  
الْكِتَابِ) هو علم الله، وجميع ما يكتب في صحف الملائكة لا يقع حيثما يقع إلا موافقًا لما يثبت فيه فهو أمّ لذلك، فكأنه قيل  
يمحو ما يشاء محوه ويثبت ما يشاء وهو ثابت عنده في علمه الأزلي الذي لا يكون شيء إلا وفق ما فيه"<sup>(١٥٥)</sup>.

وهذا القول قد لا يتعارض مع القول السابق؛ إذ إنه من علم الله تعالى، فلا تعارض، ولكن لا يوجد دليل من المنقول  
يدعم صحة هذا الرأي، وهذا لا يعني أن الرأي غير محتمل للصواب، إلا أن بعضًا ممن ذهب إلى هذا الرأي دعم رأيه بقوله  
تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩]  
مستدلًا باستعمال القرآن للفظ الكتاب بمعنى العلم في سياق آخر<sup>(١٥٦)</sup>.

وقد أحسن ابن عاشور حين ربط بين هذه الآية والآية السابقة فقال: "و(أُمُّ الْكِتَابِ) لا محالة شيء مضاف إلى الكتاب  
الذي ذكر في قوله: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾. فإن طريقة إعادة النكرة بحرف التعريف أن تكون المعادة عين الأولى بأن يجعل  
التعريف تعريف العهد؛ أي: وعنده أم ذلك الكتاب، وهو كتاب الأجل. فكلمة (أم) مستعملة مجازًا فيما يشبه الأم في كونها  
أصلًا لما تضاف إليه (أم)؛ لأن الأم يتولد منها المولود فكثير إطلاق (أم) الشيء على أصله، فالأم هنا مراد به ما هو أصل  
للمحو والإثبات اللذين هما من مظاهر قوله: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الزمر: ٣٨]، أي: لما محو، وإثبات المشيئات مظاهر له وصادرة  
عنه، فأم الكتاب هو علم الله تعالى بما سيريد محوه وما سيريد إثباته كما تقدم. والعندية عندية الاستئثار بالعلم وما يتصرف  
عنه؛ أي: وفي ملكه وعلمه أم الكتاب لا يطلع عليها أحد. ولكن الناس يرون مظاهرها دون اطلاع على مدى ثبات تلك  
المظاهر وزوالها؛ أي: أن الله المتصرف بتعيين الأجل والمواقيت، فجعل لكل أجل حدًا معينًا، فيكون أصل الكتاب على هذا  
التفسير بمعنى كله وقاعدته"<sup>(١٥٧)</sup>.

**القول الرابع: أم الكتاب: الذكر.**

ذكره الطبري<sup>(١٥٨)</sup>، والماوردي<sup>(١٥٩)</sup>، والعز بن عبد السلام<sup>(١٦٠)</sup>.

**دليل هذا القول عند قائله:**

ما أخرجه الإمام الطبري عن ابن عباس أنه قال: "(وعنده أم الكتاب) الذكر"<sup>(١٦١)</sup>.  
وقد ذكرنا فيما تقدم أنّ الروايات المنسوبة لابن عباس في هذه الآية تعورها إشكالات عدة، فلم نجد رواية صحيحة  
لابن عباس في تفسير الآية الكريمة، وهذا القول بحد ذاته قد لا يعد دليلًا ونصًا في تفسير الآية، ولكن على فرض صحته،  
فقد يكون قد استدلل ابن عباس بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] على اعتبار أن

الذكر هو اللوح المحفوظ، فيكون بذلك موافقاً للقول الأول من أن المقصود بأم الكتاب اللوح المحفوظ، فلا تعارض.

#### القول الخامس: عنده الذي يعارض به كتب الملائكة.

ذكره الماتريدي<sup>(١٦٢)</sup>، والرازي بمعناه<sup>(١٦٣)</sup>، ولم يصرح أحد بدليل على صحة هذا القول، ولم يصرحوا أنه اللوح المحفوظ أم ماذا.

#### القول السادس: أم الكتاب الذي يستنسخ منه الكتب التي أنزلت على الأنبياء والرسول؛ وهو في اللوح المحفوظ.

وممن ذكره الماتريدي<sup>(١٦٤)</sup>، ولم يصرح بدليل على صحة هذا القول، وهو قريب من قول من قال إنه اللوح المحفوظ.

#### القول السادس: القضاء المبرم الذي لا زيادة فيه ولا نقصان. وهذا موجود في اللوح المحفوظ.

وممن ذهب إلى هذا التستري<sup>(١٦٥)</sup>، ولعل أصحاب هذا القول اعتمدوا على أن الكتاب كتابان، وهذه الدعوى غير مدعومة بدليل.

#### القول السابع: جملة ذلك عنده في أم الكتاب، ما ينسخ، وما لا ينسخ. وهو اللوح المحفوظ.

وهو قول قتادة، وابن زيد وابن جريج، وعامة المفسرين، وهو شاهد لجواز النسخ في القرآن<sup>(١٦٦)</sup>. ومن أخذ بهذا القول اعتمد على أن المقصود من الجزء الأول من الآية أن الله ينسخ ما يشاء ويثبت ما يشاء وعنده اللوح المحفوظ الذي فيه ما نسخ وما لم ينسخ، فقد رأى هؤلاء المقصود بأم الكتاب هنا اللوح المحفوظ.

ويمكن إجمال الآراء السابقة في ثلاث اتجاهات:

الأول: ذهب إلى أن أم الكتاب علم الله تعالى القديم أو اللوح المحفوظ الذي فيه علم الله تعالى.

الثاني: ذهب إلى أن أم الكتاب في اللوح المحفوظ.

والثالث: ذهب إلى أن أم الكتاب الحلال والحرام.

### المبحث الثاني:

#### موطن الخلاف وأسباب الاختلاف في تفسير الآية، والراجح من الأقوال.

#### المطلب الأول: موطن الخلاف وأسباب الاختلاف في تفسير الآية.

أولاً: موطن الخلاف وأسباب الاختلاف في تفسير قوله تعالى: (يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ).

إذا تأملنا الأقوال التفسيرية المذكورة، وأدلة هذه الأقوال، وإذا نظرنا إلى الكتب التي أفردت للحديث عن أسباب الاختلاف بين المفسرين، نجد أن الخلاف في هذه الآية الكريمة مُنصب على تحديد الشيء الذي يمحو والذي يثبت، فذهبوا فيها مذاهب متعددة، واختلفوا، فهذا موطن الخلاف، ويرجع اختلافهم إلى سببين:

أحدهما: الإجمال والعموم في الآية الكريمة: فذكر سبحانه أنه يمحو (ما يشاء ويثبت)، فأجمل اللفظ فاحتمل دلالات متعددة. والاختلاف بسبب الإجمال كثير، حيث يرد اللفظ مجملاً، ويحتاج إلى بيان وتفصيل، وهذا الإجمال في الآية قد يرد بيانه في آية أخرى، أو في السنة النبوية فيصير إليه حينئذ، أو يبقى بيانه للاجتهاد، فيقع فيه الاختلاف<sup>(١٦٧)</sup>، تماماً

**قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾**

كما في هذه؛ فلفظ (ما) الموصولة دالة على العموم، وهذا أدى بالمفسرين إلى الاختلاف فيما يقع فيه المحو والإثبات؛ أي: مجال المحو والإثبات<sup>(١٦٨)</sup>.

**وثانيهما: إغفال السياق<sup>(١٦٩)</sup>:** إغفال عددٍ من المفسرين لسياق الآية، أدى إلى كل هذه الآراء المختلفة، فلو نظروا إلى السياق لتقلصت دائرة الاختلاف وقُلَّت الاحتمالات، فتتحصّر الخيارات ويتحدّد المراد، إلا أن أخذ الآية ونزعها من سياقها يُوقِع في التجزيئية وعدم الحكم بصورة متكاملة سليمة، وهذا ما لوحظ في كثير من الآراء التي فسرت المحو والإثبات بصورة لا تتلاءم وسياق الآية الكريمة.

على أن الاختلاف بين بعض الآراء اختلاف تنوع يمكن الجمع بينها، ومنها ما لا يُمكن الجمع بينها، وأبرز أسباب الاختلاف ما تمت الإشارة إليه، من إجمالٍ للفظ أو عمومته، وإغفال للسياق وهذا أدى ببعض المفسرين أن يفسروا الآية بحديثٍ مشترك مع الآية في بعض التفاصيل إلا أن وجه الاستدلال به لا يصح؛ إذ إنه ليس نصاً في تفسير الآية، ولم يرد هذا الحديث كتفسير لتلك الآية الكريمة، فكان الأمر محضَ اجتهاد وفيه نظرٌ.

**ثانياً: موطن الخلاف وأسباب الاختلاف في قوله تعالى: (وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ).**

يكمن موطن الخلاف هنا في تحديد ماهية (أم الكتاب)، كما ظهر من تعدد الأقوال فيها، والاختلاف في المعنى المراد من هذه الجملة القرآنية يرجع إلى سببين:

**أحدهما:** عدم ورود حديث نبوي صريح صحيح يحدد المقصود بأم الكتاب في هذه الآية تحديداً، فضع الأمر لاجتهاد الصحابة والتابعين ومن بعدهم، فتارة هو الحلال والحرام وتارة هو الكتاب الذي لا يمحي منه شيء ولا يتغير وتارة هو اللوح المحفوظ، وتارة هو علمُ الله في اللوح المحفوظ. وإذا أردنا أن نرجح، فهو اللوح المحفوظ وأصل الكتاب وجملته كونه منسوب لابن عباس.

**وثانيهما:** إغفال دلالة استعمال القرآن الكريم لهذا المركب؛ (أم الكتاب): فقد ورد هذا التركيبُ في القرآن الكريم ثلاث مرات، مرة في سورة آل عمران: ٧، ومرة في سورة الزخرف: ٤، والثالثة هنا في الرعد: ٣٩، واستعمال المركب في سورة الزخرف قريبٌ وموضحٌ لدلالة استعماله في سورة الرعد، ففي الزخرف قال تعالى: ﴿حَم وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدِينًا لَعَلِيَّ حَكِيمٌ﴾ [الزخرف: ١-٤]، فدل أن القرآن الكريم موجود عند الله في أم الكتاب، وإذا نظرنا إلى سورة البروج نجد آية مصرحةً أن القرآن الكريم موجود في اللوح المحفوظ، فقال تعالى: ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي تَكْذِيبٍ، وَاللَّهُ مِنْ وَرَائِهِمْ مُحِيطٌ، بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ، فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ [البروج: ١٩-٢٢]، فبالجمع بين الآيتين، نجد أن أم الكتاب واللوح المحفوظ شيء واحد مشترك. وفي التعبير عنه بأم الكتاب تارة وباللوح المحفوظ تارة دلالات مقصودة، ليس هنا محل بحثها. أما استعمال المركب في سورة آل عمران، فمختلفٌ قليلاً، فهو حديثٌ عن الآيات المحكمات والمتشابهات، وأن المحكمات، هن أم الكتاب، والكتاب هنا مقصود به القرآن الكريم، فالمحكمات أصله وجملته؛ أي: القرآن الكريم لا اللوح المحفوظ، فاستعمالها هنا يختلف عن استعمالها في الآيتين السابقتين لاختلاف سياقها، والله تعالى أعلم.

## المطلب الثاني: الراجح من الأقوال في معنى الآية.

أولاً: الراجح من الأقوال في معنى قوله: (يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ) ودليله.

بعد الاطلاع على الأقوال التفسيرية في هذه الجملة القرآنية الكريمة، ومناقشة أدلتها، نجد أن الرأي الأقرب إلى الصواب، هو: قول من قال إن المقصود به نسخ الشرائع، وفق ما تقتضيه حكمة الله، وكل ذلك مقدر في علمه الأزلي المسبق، ومما يُستأنس به كدليل لهذا الترجيح:

قاعدة: إدخال الكلام في معاني ما قبله وما بعده أولى من الخروج به عنهما، إلا بدليل يجب التسليم له. فإذا تنازعت الأقوال في تفسير آية، فإن القول الذي يتلاءم مع السياق هو الذي يُحمل التفسير عليه؛ لأنه أوفق للنظم وأليق بالسياق ما لم يرد دليل يمنع من هذا التفسير أو يصحح غيره<sup>(١٧٠)</sup>.

وبناءً على هذه القاعدة، ننقل قول القاسمي -رحمه الله- فلعله يتضمن القول الفصل في المسألة، حيث قال ما نصه: "إن ما يستدل به الكثير من الآيات لمطلب ما، أن يدقق النظر فيه تدقيقاً زائداً، فقد يكون سياق الآية لأمر لا يحتمل غيره، ويظن ظاناً أنه يستدل بها في بحث آخر، وقد يؤكد ما يراه من إطباق كثير من أرباب التصانيف على ذلك، وإنما المدار على فهم الأسلوب والسياق والسباق. خذ لك مثلاً قوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ فكم ترى من يستدل بها على العلم المعلق، ومحو ما في اللوح الذي يسمونه (لوح المحو والإثبات) ويوردون من الإشكالات والأجوبة ما لا يجد الواقف عليه مقنعا ولا مطمئناً. مع أن هذه الآية، لو تمعن فيها القارئ، لعلم أنها في معنى غير ما يتوهمون؛ وذلك أنهم كانوا يقترحون على رسول الله ﷺ في أوائل البعثة، أن يأتي بأية كآية موسى وعيسى. توهم أن ذلك هو أقصى ما يدل على نبوة النبي في كل زمان ومكان فأعلمهم الله تعالى أن دور تلك الآيات الحسينية انقضى دورها وذهب عصرها. وقد استعدَّ البشر للتنبه إلى الآية العقلية وهي آية الاعتبار والتبصر. وإن تلك الآيات محيت كما محي عصرها. وقد أثبت تعالى غيرها مما هو أجلي وأوضح وأدل على الدعوة. وهو قوله تعالى قبلها: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٍ \* يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٨، ٣٩]<sup>(١٧١)</sup>.

ثانياً: الراجح من الأقوال في معنى قوله: (وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ) وأدلتها.

بعد الاطلاع على الأقوال التفسيرية في هذه الجملة القرآنية الكريمة، ومناقشة أدلتها، نجد أن الرأي الأقرب إلى الصواب، هو: أن المقصود بأم الكتاب اللوح المحفوظ وهو داخل في علم الله تعالى بلا شك، ومما يُستأنس به كدليل لهذا الترجيح: أولاً: الاستعمال القرآني لهذا المركب، وهو ما تقدم الحديث عنه ذكر سبب اختلاف المفسرين في هذه الجملة القرآنية. ثانياً: اللغة: فقول الله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ يعني: أصل كل شيء، والعرب تقول لأصل الشيء أم، فهو شيء عند الله، فيه أصل كل شيء، وبما أن المحو والإثبات مقصود به محو الشرائع، فأما الكتاب هنا هي أصل الشرائع وهي موجودة في اللوح المحفوظ. قال الراغب: "أم الكتاب: اللوح المحفوظ وذلك لكون العلوم كلها منسوبة إليه ومتولدة منه"<sup>(١٧٢)</sup>. وقيل لمكة أم القرى؛ لأنها أول الأرض وأصلها، ومنها دُجيت<sup>(١٧٣)</sup>.

ثالثاً: ما ورد صحيح البخاري عن قتادة، أن المقصود بأم الكتاب: جملة الكتاب وأصله<sup>(١٧٤)</sup>، وأصل الكتب السماوية والقرآن من اللوح المحفوظ كما أشير سابقاً، فيكون المقصود بأم الكتاب اللوح المحفوظ. وهذا ربما يعد شاهداً لغويًا أكثر من كونه أثراً، إلا أن قول التابعي في اللغة يعد حجة ودليلاً؛ لأنهم الأقرب إلى عصر الاحتجاج اللغوي.

قوله تعالى: ﴿يَمْخُو اللَّهَ مَا يَشَاءُ﴾

### الخاتمة.

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، فبعد أن منَّ الله علينا بإتمام هذه الدراسة، نذكر النتائج والتوصيات، وذلك على النحو الآتي:

**أولاً: النتائج:** ويمكن إيجازها في النقاط الموجزة الآتية:

- ١- أبرز أسباب اختلاف المفسرين في الآية الكريمة، راجعٌ إلى عمومها وإجمالها وإغفال سياقها، فأدى إلى اختلاف الأقوال التفسيرية وتعددتها.
- ٢- الأقوال التفسيرية المختلفة في الآية الكريمة، منها ما يمكن الجمع بينه؛ كونه تمثيلاً لما يحكى ويثبت، ومنها ما لا يمكن الجمع بينه.
- ٣- كثيرٌ من الأدلة التي اعتبرها المفسرون عاضدة لآرائهم، تبين أن وجه الاستدلال بها غير دقيق، كما أنها لم ترد كونها نصاً في تفسير الآية الكريمة، وجزءٌ منها لم تثبت صحته.
- ٤- تمَّ اعتمادُ السياق كمرجح أقوى وقرينة رئيسة في إثبات الرأي الراجح، رغم احتمال بعض الأقوال الأخرى وصحتها في ذاتها.
- ٥- غلبَ اعتماد نسبة كبيرة المفسرين في تفسير هذه الآية الكريمة على الأثر، ونادرٌ جداً تعرضهم لتصحيح أو تضعيف الروايات المعروضة كأدلة على القول التفسيري، وهذا انعكس بدوره على اعتمادية وموثوقية نسبة كبيرة من الأقوال الواردة في الآية الكريمة.

### ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحثان بالاهتمام بالدراسات التفسيرية المقارنة للآيات القرآنية التي اختلف فيها بين أئمة التفسير؛ لأهمية هذا النوع من الدراسات ودوره في الكشف عن الآراء المتعددة وبيان مواطن الخلاف وأسبابها، ولما فيها من التعرض لمنهجيات الترجيح بين الأقوال وتعليلها ومناقشة أدلتها.

وآخر دعواهم أن الحمد لله ربَّ العالمين.

### الهوامش.

- (١) يُنظر: محمد الطاهر بن عاشور، (ت ١٣٩٣هـ)، التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤هـ، ج ١٣، ص ٧٥.
- (٢) يُنظر: محمد بن عبد الله الزركشي، (ت ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م، ط ١، ج ١، ص ١٨٨.
- (٣) يُنظر: جلال الدين السيوطي، (ت ٩١١هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، ج ١، ص ٤٨.
- (٤) يُنظر: ردة الله الطلحي، دلالة السياق، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٢٣هـ، ط ١، ص ١١٤+١١٥.
- (٥) عبد الرحمن بن ناصر السعدي، (ت ١٣٧٦هـ)، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن اللويحق، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ط ١، ج ١، ص ٤١٩.

## تقى رمان وعبد الله الزبيوت

- (٦) محمد شفاعترباني، المكي والمدني، بلا دار نشر، بلا تاريخ، ص ١٠. ويُظن: نخبة من علماء التفسير وعلوم القرآن، التفسير الموضوعي لسور القرآن الكريم، جامعة الشارقة، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م، ج ٣، ص ٥٦٣.
- (٧) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ١٣، ص ٧٦+٧٧.
- (٨) عبد الله بن مسلم بن قتيبة، (ت ٢٧٦هـ)، غريب القرآن، تحقيق: سعيد اللحام، بلا دار نشر، بلا تاريخ، ج ١، ص ١٩٦.
- (٩) محمد بن جرير الطبري، (ت ٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ط ١، ج ١٦، ص ٤٨٥.
- (١٠) أبو منصور الماتريدي، (ت ٣٣٣هـ)، تأويلات أهل السنة، تحقيق: د. مجدي باسلوم، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م، ط ١، ج ٦، ص ٣٥٢.
- (١١) أبو إسحاق الثعلبي، (ت ٤٢٧هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، ط ١، ج ٥، ص ٢٩٨.
- (١٢) علي بن محمد الماوردي، (ت ٤٥٠هـ)، النكت والعيون، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، بيروت، دار الكتب العلمية، ج ٣، ص ١١٨.
- (١٣) الحسين بن مسعود البغوي، (ت ٥١٠هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ، ط ١، ج ٣، ص ٢٦.
- (١٤) محمود بن عمرو الزمخشري، (ت ٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ، ط ٣، ج ٢، ص ٥٣٤.
- (١٥) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، (ت ٥٩٧هـ)، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٢٢هـ، ط ١، ج ٢، ص ٥٠٠.
- (١٦) عز الدين بن عبد السلام، (ت ٦٦٠هـ)، تفسير القرآن، تحقيق: عبد الله الوهبي، بيروت، دار ابن حزم، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ط ١، ج ٢، ص ١٥٦.
- (١٧) عبد الله بن عمر البضاوي، (ت ٦٨٥هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد المرعشلي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ، ط ١، ج ٣، ص ١٩٠.
- (١٨) أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، (ت ٧٤٥هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي جميل، بيروت، دار الفكر، ١٤٢٠هـ، ج ٦، ص ٣٩٧.
- (١٩) إبراهيم بن عمر البقاعي، (ت ٨٨٥هـ)، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، القاهرة، دار الكتاب الإسلامي، ج ١٠، ص ٣٦١.
- (٢٠) أبو السعود العمادي، (ت ٩٨٢هـ)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج ٥، ص ٢٧.
- (٢١) محمود بن عبد الله الألوسي، (ت ١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عطية، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ، ط ١، ج ٧، ص ١٦٠.
- (٢٢) الطبري، جامع البيان، ج ١٦، ص ٤٨٥.
- (٢٣) تبيّن من خلال الرجوع إلى كتاب (تفسير ابن عباس ومروياته في التفسير من كتب السنة) عدم وجود هذه الرواية ولا غيرها من الروايات المنسوبة لابن عباس في تفسيره لهذه الآية. يُنظر: الحميدي، عبد العزيز بن عبد الله، تفسير ابن عباس ومروياته في التفسير من كتب السنة، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ص ٥٠٣.
- (٢٤) يُنظر: أبو بكر عبد الرزاق الصنعاني، (ت ٢١١هـ)، تفسير عبد الرزاق، تحقيق: محمود عبده، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ،

## قوله تعالى: ﴿يَمْخُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾

- ط، ١، ج، ٢، ص ٢٣٧+٢٣٩.
- (٢٥) أبو بكر أحمد البيهقي، (ت ٤٥٨هـ)، **الأسماء والصفات للبيهقي**، تحقيق: عبد الله الحاشدي، جدة، مكتبة السويدي، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ط، ١، ج، ١، ص ٣٨١.
- (٢٦) أبو بكر أحمد البيهقي، (ت ٤٥٨هـ)، **القضاء والقدر**، تحقيق: محمد آل عامر، الرياض، مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ط، ١، ج، ١، ص ٢١٤-٢١٧.
- (٢٧) ابن قتيبة، **غريب القرآن**، ج، ١، ص ١٩٦. أخرجه الطبري في "جامع البيان" ١٦/٤٨٧، وابن أبي شيبة وابن المنذر وابن أبي حاتم كما في "الدر المنثور" للسيوطي، ٤/١٢٢، وذكره عنه السمرقندي في "بحر العلوم"، ٢/١٩٦. ولم نقف على حكم للرواية.
- (٢٨) التستري، سهل بن عبد الله (ت ٢٨٣هـ)، **تفسير التستري**، تحقيق: محمد عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ، ط، ١، ج، ١، ص ٨٥.
- (٢٩) إسماعيل بن عمر بن كثير (ت ٧٧٤هـ)، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، ط، ٢، ج، ٤، ص ٤٦٩.
- (٣٠) السعدي، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، ص ٤١٩.
- (٣١) الطبري، **جامع البيان**، ج، ١٦، ص ٤٧٧-٤٧٩.
- (٣٢) الماتريدي، **تأويلات أهل السنة**، ج، ٦، ص ٣٥٢.
- (٣٣) الماوردي، **النكت والعيون**، ج، ٣، ص ١١٧.
- (٣٤) يُنظر: أبو المظفر منصور السمعاني، (ت ٤٨٩هـ)، **تفسير القرآن**، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، الرياض، دار الوطن، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ط، ١، ج، ٣، ص ٩٩.
- (٣٥) البغوي، **معالم التنزيل في تفسير القرآن**، ج، ٣، ص ٢٦.
- (٣٦) أبو القاسم محمود النيسابوري، (ت ٥٥٠هـ)، **إيجاز البيان عن معاني القرآن**، تحقيق: حنيف بن حسن القاسمي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٤١٥هـ، ط، ١، ج، ١، ص ٤٥٧.
- (٣٧) ابن الجوزي، **زاد المسير في علم التفسير**، ج، ٢، ص ٥٠٠.
- (٣٨) عز الدين بن عبد السلام، **تفسير القرآن**، ج، ٢، ص ١٥٦.
- (٣٩) أبو حيان الأندلسي، **البحر المحيط في التفسير**، ج، ٦، ص ٣٩٧.
- (٤٠) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، (ت ٩١١هـ)، **الدر المنثور**، بيروت، دار الفكر، ج، ٤، ص ٦٥٩.
- (٤١) السمعاني، **تفسير القرآن**، ج، ٣، ص ٩٩، يُنظر: صحيح الإمام مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج، ٤، ص ٢٠٣٨، كتاب القدر، **بَابُ كَيْفِيَّةِ خَلْقِ الْأَدْمِيِّ فِي بَطْنِ أُمِّهِ وَكِتَابَةِ رُؤْفِهِ وَأَجْلِهِ وَعَمَلِهِ وَشَقَاوَتِهِ وَسَعَادَتِهِ**، ح: ٢٦٤٦.
- (٤٢) الطبري، **جامع البيان**، ج، ١٦، ص ٤٨٠.
- (٤٣) مكي بن أبي طالب القيسي، (ت ٤٣٧هـ)، **الهداية إلى بلوغ النهاية**، تحقيق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، ط، ١، ج، ٥، ص ٣٧٥٣.
- (٤٤) الماوردي، **النكت والعيون**، ج، ٣، ص ١١٧.
- (٤٥) فخر الدين محمد بن عمر الرازي (ت ٦٠٦هـ)، **مفاتيح الغيب**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٠هـ، ط، ٣، ج، ١٩، ص ٥٢.

- (٤٦) عز الدين بن عبد السلام، تفسير القرآن، ج٢، ص١٥٦.
- (٤٧) فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج١٩، ص٥٢.
- (٤٨) أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، جدة، دار التفسير، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م، ط١، ج١٥، ص٣٢٣.
- (٤٩) علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، القاهرة، مكتبة القدسي، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ج١٠، ص١٥٥. ويُنظر: أحمد بن عمرو اليزار، (ت ٢٩٢هـ)، مسند اليزار المنشور باسم البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، (بدأت ٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م)، ط١، ج١٠، ص١٧. يُنظر: ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، (ت ٣١١هـ)، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ، تحقيق: عبد العزيز ابن إبراهيم الشهوان، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ط٥، ج١، ص٣٢٢.
- (٥٠) يُنظر: علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، كتاب النزول، تحقيق: علي بن محمد الفقيهي، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ط١، ج١، ص١٥١.
- (٥١) محمد بن عمرو العجلي، (ت ٣٢٢هـ)، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد العطي قلججي، بيروت، دار المكتبة العلمية، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، ط١، ج٢، ص٩٣.
- (٥٢) الطبري، جامع البيان، ج١٦، ص٤٨٠.
- (٥٣) الطبري، جامع البيان، ج١٦، ص٤٨١.
- (٥٤) البقاعي، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، ج١٠، ص٣٦٢+٣٦٣.
- (٥٥) الطبري، جامع البيان، ج١٦، ص٤٨١.
- (٥٦) يُنظر: البخاري، محمد بن إسماعيل، (ت ٢٥٦هـ)، التاريخ الكبير، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، ج٧، ص٦٣.
- (٥٧) يُنظر: آل عيسى، عبد السلام بن محسن، دراسة نقدية في المرويات الواردة في شخصية عمر بن الخطاب وسياسته الإدارية ﷺ، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، ج١، ص١٧٨.
- (٥٨) البيضاوي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ج٣، ص١٩٠.
- (٥٩) الطبري، جامع البيان، ج١٦، ص٤٨٦.
- (٦٠) الماوردي، النكت والعيون، ج٣، ص١١٨.
- (٦١) البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، ج٣، ص٢٧.
- (٦٢) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج٢، ص٥٣٤.
- (٦٣) ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ج٢، ص٥٠٠.
- (٦٤) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج٦، ص٣٩٨.
- (٦٥) أحمد بن محمد بن عجيبة، (ت ١٢٢٤هـ)، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، حسن عباس زكي، القاهرة، بلا دار نشر، ١٤١٩هـ، ج٣، ص٣٥.
- (٦٦) الطبري، جامع البيان، ج١٦، ص٤٨٦.

## قوله تعالى: ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾

- (٦٧) الطبري، جامع البيان، ج ١٦، ص ٤٨٧.
- (٦٨) يُنظر: الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج ٦، ص ٣٥٣.
- (٦٩) الماوردي، النكت والعيون، ج ٣، ص ١١٨.
- (٧٠) البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، ج ٣، ص ٢٧.
- (٧١) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج ٢، ص ٥٣٤.
- (٧٢) ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ج ٢، ص ٥٠٠.
- (٧٣) الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج ٦، ص ٣٥٣.
- (٧٤) أبو الليث نصر السمرقندي، (ت ٣٧٣هـ)، بحر العلوم، بلا دار نشر، ج ٢، ص ٢٣١.
- (٧٥) الماوردي، النكت والعيون، ج ٣، ص ١١٨.
- (٧٦) البغوي، معالم التنزيل في تفسير القرآن، ج ٣، ص ٢٦.
- (٧٧) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج ٢، ص ٥٣٤.
- (٧٨) النيسابوري، إيجاز البيان عن معاني القرآن، ج ١، ص ٤٥٧.
- (٧٩) ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ج ٢، ص ٥٠٠.
- (٨٠) فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج ١٩، ص ٥١.
- (٨١) محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، (ت ٨١٧هـ)، تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، ينسب: لعبد الله بن عباس رضي الله عنهما - (ت ٦٨هـ)، لبنان، دار الكتب العلمية، ص ٢١٠.
- (٨٢) السمرقندي، بحر العلوم، ج ٢، ص ٢٣١.
- (٨٣) السمرقندي، بحر العلوم، ج ٢، ص ٢٣١.
- (٨٤) فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج ١٩، ص ٥١.
- (٨٥) يُنظر: البزار، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، ج ١٨، ص ١١٩.
- (٨٦) محمد بن عيسى الترمذي، (ت ٢٧٩هـ)، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢، ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م، ج ٤، ص ٤٤٨. رواه الترمذي وقيل فيه: حديث حسن غريب.
- (٨٧) يُنظر: صهيب عبد الجبار، الجامع الصحيح للسنن والمسانيد، ٢٠١٤م، ج ٣، ص ٤٧٠.
- (٨٨) الماتريدي، تأويلات أهل السنة، ج ٦، ص ٣٥٢.
- (٨٩) عبد الكريم بن هوازن القشيري، (ت ٤٦٥هـ)، لطائف الإشارات، تحقيق: إبراهيم البسيوني، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٣، ج ٢، ص ٢٣٤.
- (٩٠) عبد الحق بن غالب بن عطية، (ت ٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ، ط ١، ج ٣، ص ٣١٧.
- (٩١) يُنظر: القشيري، لطائف الإشارات، ج ٢، ص ٢٣٤.
- (٩٢) عبد الرحمن بن محمد الثعالبي، (ت ٨٧٥هـ)، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، تحقيق: محمد علي معوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٨هـ، ط ١، ج ٣، ص ٣٧٢.
- (٩٣) السمرقندي، بحر العلوم، ج ٢، ص ٢٣١.

- (٩٤) الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج ٥، ص ٢٩٨.
- (٩٥) يُنظر: الرأي السادس، هذا البحث، ص ١١.
- (٩٦) الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج ٥، ص ٢٩٨.
- (٩٧) فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج ١٩، ص ٥١.
- (٩٨) محمد بن أحمد القرطبي، (ت ٦٧١هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، ط ٢، ج ٩، ص ٣٣٢.
- (٩٩) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، ج ٦، ص ٣٩٨.
- (١٠٠) فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج ١٩، ص ٥١.
- (١٠١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٩، ص ٣٣٢.
- (١٠٢) السمرقندي، بحر العلوم، ج ٢، ص ٢٣١.
- (١٠٣) فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج ١٩، ص ٥٠.
- (١٠٤) محمد جمال الدين القاسمي، (ت ١٣٣٢هـ)، محاسن التأويل، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ، ط ١، ج ٦، ص ٢٩١.
- (١٠٥) محمد بن أحمد أبو زهرة، (ت ١٣٩٤هـ)، زهرة التفاسير، دار الفكر العربي، ج ٨، ص ٣٩٦٧.
- (١٠٦) إبراهيم القطان، (ت ١٤٠٤هـ)، تيسير التفسير، بلا دار نشر، ج ٢، ص ٢٨٢.
- (١٠٧) محمد عزت دروزة، التفسير الحديث، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٨٣هـ، ج ٥، ص ٥٥٣+٥٥٤.
- (١٠٨) لجنة من علماء الأزهر، المنتخب في تفسير القرآن الكريم، مصر، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، طبع مؤسسة الأهرام، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، ط ١٨، ج ١، ص ٣٦١.
- (١٠٩) فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج ١٩، ص ٥٠.
- (١١٠) أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، (ت ٤٦٨هـ)، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: صفوان داوودي، بيروت، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، ١٤١٥هـ، ط ١، ج ١، ص ٥٧٥.
- (١١١) ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج ٣، ص ٣١٧.
- (١١٢) ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ج ٢، ص ٥٠٠.
- (١١٣) فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج ١٩، ص ٥١.
- (١١٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج ٩، ص ٣٢٩.
- (١١٥) أبو السعود، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، ج ٥، ص ٢٧.
- (١١٦) محمد بن علي الشوكاني، (ت ١٢٥٠هـ)، فتح القدير، دمشق، دار ابن كثير، بيروت، دار الكلم الطيب، ١٤١٤هـ، ط ١، ج ٣، ص ١٠٥.
- (١١٧) محمد صديق خان القنوجي، (ت ١٣٠٧هـ)، فتح البيان في مقاصد القرآن، عني بطبعه وقدم له وراجعته: خادم العلم عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، بيروت، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م، ج ٧، ص ٦٩.
- (١١٨) عبد الكريم الخطيب، (ت ١٣٩٠هـ)، التفسير القرآني للقرآن، القاهرة، دار الفكر العربي، ج ٧، ص ١٤٢.
- (١١٩) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ١٣، ص ١٦٥.
- (١٢٠) ابن عجيبة، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، ج ٣، ص ٣٥.

## قوله تعالى: ﴿يَمْخُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾

- (١٢١) ابن عجيبة، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، ج ٣، ص ٣٥. رواه الترمذي، وقال: حديث حسن غريب.
- (١٢٢) الشوكاني، فتح القدير، ج ٣، ص ١٠٦.
- (١٢٣) الطبري، جامع البيان، ج ١٦، ص ٤٩٠.
- (١٢٤) الماوردي، النكت والعيون، ج ٣، ص ١١٨.
- (١٢٥) عز الدين بن عبد السلام، تفسير القرآن، ج ٢، ص ١٥٦.
- (١٢٦) الطبري، جامع البيان، ج ١٦، ص ٤٩٠.
- (١٢٧) عبد الله بن أحمد النسفي، (ت ٧١٠هـ)، تفسير النسفي (مدارك التنزيل وحقائق التأويل)، تحقيق: يوسف علي بديوي، بيروت، دار الكلم الطيب، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ط ١، ج ٢، ص ١٥٨.
- (١٢٨) يُنظر: الطبري، جامع البيان، ج ١٦، ص ٤٩٠.
- (١٢٩) يُنظر: السمرقندي، بحر العلوم، ج ٢، ص ٢٣١.
- (١٣٠) الماوردي، النكت والعيون، ج ٣، ص ١١٨.
- (١٣١) القشيري، لطائف الإشارات، ج ٢، ص ٢٣٦.
- (١٣٢) الواحدي، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج ١، ص ٥٧٥.
- (١٣٣) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ج ٢، ص ٥٣٤.
- (١٣٤) ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ج ٢، ص ٥٠٠+٥٠١.
- (١٣٥) فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج ١٩، ص ٥٢.
- (١٣٦) عز الدين بن عبد السلام، تفسير القرآن، ج ٢، ص ١٥٦.
- (١٣٧) محمد بن جزي الكلبي، (ت ٧٤١هـ)، التسهيل لعلوم التنزيل، تحقيق: عبد الله الخالدي، بيروت، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤١٦هـ، ط ١، ج ١، ص ٤٠٧.
- (١٣٨) أبو السعود، إرشاد العقل السليم، ج ٥، ص ٢٧.
- (١٣٩) ابن عجيبة، البحر المديد، ج ٣، ص ٣٥.
- (١٤٠) السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، ص ٤١٩.
- (١٤١) إبراهيم بن إسماعيل الأيباري (ت ١٤١٤هـ)، الموسوعة القرآنية، مؤسسة سجل العرب، ١٤٠٥هـ، ج ١٠، ص ١٦٠.
- (١٤٢) محمد سيد طنطاوي، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧م، ط ١، ج ٧، ص ٤٩٤.
- (١٤٣) نخبة من أساتذة التفسير، التفسير الميسر، السعودية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ط ٢، ج ١، ص ٢٥٤.
- (١٤٤) لجنة من علماء الأزهر، المنتخب في تفسير القرآن الكريم، ج ١، ص ٣٦١.
- (١٤٥) وهبة بن مصطفى الزحيلي، التفسير الوسيط، دمشق، دار الفكر، ١٤٢٢هـ، ط ١، ج ٢، ص ١١٧٥.
- (١٤٦) فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج ١٩، ص ٥٢.
- (١٤٧) يُنظر: محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، الجامع المسند الصحيح، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، كتب بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧]، ج: ٣١٩١، ١٤٢٢هـ، ط ١، ج ٤، ص ١٠٥.

- (١٤٨) الطبري، جامع البيان، ج١٦، ص٤٩٠.
- (١٤٩) الطبري، جامع البيان، ج١٦، ص٤٩٢+٤٩١.
- (١٥٠) الثعالبي، الجواهر الحسان في تفسير القرآن، ج٣، ص٣٧٢.
- (١٥١) فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج١٩، ص٥٢.
- (١٥٢) عز الدين بن عبد السلام، تفسير القرآن، ج٢، ص١٥٦.
- (١٥٣) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج٩، ص٣٣٣.
- (١٥٤) عمر بن علي بن عادل الحنبلي، (ت ٧٧٥هـ)، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ط١، ج١١، ص٣٢٢.
- (١٥٥) أحمد بن مصطفى المراغي، (ت ١٣٧١هـ)، تفسير المراغي، مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٩٤٦م، ط١، ج١٣، ص١١٦.
- (١٥٦) يُنظر: الخطيب، التفسير القرآني للقرآن، ج٧، ص١٤٢.
- (١٥٧) ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١٣، ص١٦٨.
- (١٥٨) الطبري، جامع البيان، ج١٦، ص٤٩١. وقال الطبري: لا أدري فيه ابن جريج أم لا.
- (١٥٩) الماوردي، النكت والعيون، ج٣، ص١١٨.
- (١٦٠) عز الدين بن عبد السلام، تفسير القرآن، ص١٥٦.
- (١٦١) الطبري، جامع البيان، ج١٦، ص٤٩١.
- (١٦٢) الماتريدي، (تأويلات أهل السنة)، ج٦، ص٣٥٣.
- (١٦٣) فخر الدين الرازي، مفاتيح الغيب، ج١٩، ص٥٢.
- (١٦٤) الماتريدي، (تأويلات أهل السنة)، ج٦، ص٣٥٣.
- (١٦٥) التستري، تفسير التستري، ج١، ص٨٥.
- (١٦٦) مكي بن أبي طالب، الهداية إلى بلوغ النهاية، ج٥، ص٣٧٥٤.
- (١٦٧) يُنظر: محمد بن عبد الرحمن الشايع، أسباب اختلاف المفسرين، السعودية، مكتبة العبيكان، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، ط١، ص٦٨.
- (١٦٨) يُنظر: سعود بن عبد الله الفنينان، اختلاف المفسرين أسبابه وآثاره، الرياض، دار إشبيلية، ١٤١٨/١٩٩٧م، ط١، ص٢٦١.
- (١٦٩) يُنظر: الشايع، أسباب اختلاف المفسرين، ص٩٨.
- (١٧٠) حسين بن علي الحرابي، مختصر قواعد الترجيح عند المفسرين، الرياض، دار ابن الجوزي، ١٤٢٩هـ، ط١، ص٥٠.
- (١٧١) القاسمي، محاسن التأويل، ج٦، ص٢٩١.
- (١٧٢) الراغب الحسين بن محمد الأصفهاني، (ت ٥٠٢هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان الداودي، بيروت، دار القلم، دمشق، دار الشامية، ١٤١٢هـ، ط١، ج١، ص٨٥.
- (١٧٣) يُنظر: الحسين بن مسعود البغوي، (ت ٥١٦هـ)، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، دمشق، بيروت، المكتب الإسلامي، ٢٠٠٣هـ/١٩٨٣م، ج٣، ص٤٨، الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ج١، ص٨٥.
- (١٧٤) البخاري، صحيح البخاري، باب قوله: «وَنَادُوا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ، قَالَ: إِنَّكُمْ مَأْكُتُونَ» [الزخرف: ٧٧]، ح ٤٨١٩، ج ٦، ص ١٣٠، وباب قول الله تعالى: «بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لُوحٍ مَّحْفُوظٍ» [البروج: ٢٢]، ج ٩، ص ١٦٠.